شروط الإمام الشافعي للاحتجاج بالحديث المرسل

مادة: مصطلح الحديث ٢

عبد الكبير بن زيدان
قسم علوم الحديث
كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية
AB807@lms.mediu.edu.my

خلاصة: الإمام الشافعي شروط لا بد من توفرها في كل حديث مرسل حتى يتسنى الاحتجاج به.

الكلمات المفتاحية: الشافعي، المرسل، الرسالة.

I. المقدمة:

الحمد لله وحده لا شريك له والسلام والصلاة على رسول الله وعلى آله وأزواجه وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

الأصل في المرسل أنه من أقسام الضعيف، لكن يمكن أن يرتقى به إلى مرتبة القبول والاحتجاج، وأول من وضع شروط تقويته هوالإمام الشافعي، فلهذا فاشتهرت عنه وعرفت به.

II. الموضوع:

لقد وضع الإمام الشافعي رحمه الله شروطا لقبول المرسل، وذكر ذلك في كتابه الرسالة، ونص كلامه،قال: المقطع مختلف، فمن شاهد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من التابعين ، فحدث حديثا منقطعا عن النبي صلى الله عليه وسلم ، اعتبر عليه بأمور منها: أن ينظر إلى ما أرسل من الحديث ، فإن شركه فيه الحفاظ المأمونون فأسندوه إلى رسول الله بمعنى ماروى: كانت هذه دلالة على صحة من قبل عنه وحفظه .

وإن انفرد بإرسال حديث لم يشركه فيه من يسنده قبل ما ينفرد به من ذلك .

ويعتبر عليه بأن ينظر: هل يوافقه مرسل غيره ممن قبل العلم عنه من غير رجاله الذين قبل عنهم ؟

فإن وجد ذلك كانت دلالة يقوى له مرسله ، وهي أضعف من الأولى.

وإن لم يوجد ذلك نظر إلى بعض ما يروى عن بعض أصحاب رسول الله قولا له ، فإن وجد يوافق ما روى عن رسول الله كانت هذه دلالة على أنه لم يأخذ مرسله إلا عن أصل يصح ، إن شاء الله . وكذلك إن وجد عوام من أهل العلم يفتون بمثل معنى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم

ثم يعتبر عليه بأن يكون إذا سمى من روى عنه لم يسم مجهولا ولا مرغوبا عن الرواية عنه ، فيستدل بذلك على صحته فيما روى عنه. ويكون إذاشرك أحدا من الحفاظ في حديث لم يخالفه ، فإن خالفه وجد حديثه أنقص: كانت في هذه دلالة على صحة مخرج حديثه.

ومتى خالف ما وصفت أضر بحديثه، حتى لا يسع أحدا منهم قبول مرسله ...

فأما من بعد كبار التابعين الذين كثرت مشاهدتهم لبعض أصحاب رسول الله : فلا أعلم منهم واحدا يقبل مرسله لأمور: أحدها: أنهم أشد تجوزا فيمن يروون عنه .

الآخر: أنهم توجد عليهم الدلائل فيما أرسلوا بضعف مخرجه.
والآخر: كثرة الإحالة كان أمكن للوهم وضعف من يقبل عنه.

وخلاصة شروط الإمام الشافعي في قبول المرسل، هي:

أن يكون السند إلى مرسله صحيحا، وأن يكون المرسل من كبار التابعين، ثقة ضابطا لما يروي، و شيوخه كلهم ثقات ضابطون، أي ألا يعرف بالأخذ عن المجاهيل والضعفاء،ثم اشترط لقبوله أن يعضده ما يدل على صحته وأن له أصلا، وذلك:

١ ـ أن يرد المتن مسندا من طريق أخرى، ولو بمعناه.

٢ ـ أويجيئ مرسلا من طريق آخر، بشرط اختلاف المرسلين في الأخذ عن الشيوخ

٣ ـ أو وجود قول أو على أصحابي موافق لهذا المرسل.

٤ ـ أو إفتاء أكثر العلماء بمقتضى هذا المرسل.

أما كون المرسل من كبار التابعين ،فكثير من أهل العلم يشترطه ، إذ لم يفرقوا بين صغار التابعين وكبارهم ، ولن كل الأحوط الأخذ به والله تعالى أعلم.

وأما أن يعضد المرسل قول صحابي، فهو ضعيف،إذ يحتمل أن يكون الصحابي اجتهد فأخذ بما ظهرله من غير سماع من النبي صلى الله عليه وسلم،فلا يكون في ذلك ما يقوي المرسل، كما يحتمل أن التابعي سمع قول الصحابي فظنه مرفوعا، فغلط ورفعه من غير تسمية الصحابي.
وأما أن يعضده موافقة قول أكثر العلماء،فهو أضعف من الذي

قبله وذلك لاحتمالات كثيرة منها: احتمال كون مستند قول الفقهاء ذاك المرسل نفسه

وكذلك يمكن رد العاضد الأخير، لاشتراط أهل العلمتقوية الحديث الضعيف بمثله، أو أعلى منه، لا دونه، وقول كثير من العلماء ليس بإجماع، فهو دون المرسل. إلى جماعة من العلماء لم يعتبروا تعضيده بقول الصحابي. و تعالى أعلم .

آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

١- الإمام الشافعي الرسالة .
٢- ابن الصلاح مقدمة ابن الصلاح.